

## أثر تذبذب قيمة العملة على الميزان التجاري -دراسة مقارنة بين السوق الرسمي والسوداء الليبي-

د. سامي عمر ساسي\*

د. يوسف يخلف مسعود\*\*

### الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تخفيض سعر صرف الدينار الليبي على الميزان التجاري الليبي، وما ينتج عن تذبذب قيمة العملة في السوقين الرسمي والسوداء. واستخدم الأسلوب القياسي والتحليل الكمي المتمثل في استخدام منهجية "ARDL"، وذلك في الأجلين القصير والطويل، وأسلوب "VAR". وأظهرت نتائج تقدير معادلة تذبذب قيمة العملة في السوق السوداء على الميزان التجاري الليبي عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين إجمالي "X" و "PexrD" و "OilP"، وفي المدى القصير بينت أنه هناك علاقة في الاتجاه الطردي بين أسعار النفط  $(OilP_{t-3})$  و "X<sub>t</sub>"، ويرتبط مؤشر الاستهلاك بالاقتصاد الليبي للسنة السابقة "CPI<sub>t-1</sub>" بعلاقة طردية مع "IM"، وكذلك بينت عدم وجود علاقة بين "PexrD" و "X". أما نتائج تذبذب قيمة العملة في السوق الليبي الرسمي على الميزان التجاري الليبي، فقد أفصحت النتائج على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين "X" و "NexrD" و "OilP"، وأن عدم الاستقرار السياسي والأمني "D1" يرتبط بعلاقة سلبية مع "X" في المدى الطويل. أما في المدى القصير فكشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية بين مؤشر الاستهلاك "CPI<sub>t-1</sub>" و "IM"، أما متغير مؤشر الاستهلاك

\*- محاضر بعلم الاقتصاد salahsasi67@yahoo.com

\*\* - أستاذ مساعد بعلم الاقتصاد Dr.yusef@yahoo.com

بالاقتصاد الليبي للسنتين السابقتين "CPI<sub>2</sub>" يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية "IM"، بعلاقة عكسية التأثير. الكلمات الدالة: تضبط قيمة العملة، سعر الصرف، الميزان التجاري، السوق السوداء، السوق الرسمي.

### مقدمة:

يحتل سعر صرف العملة المحلية مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي. وتأتي هذه الأهمية من خلال الآثار الذي يتركها تغير سعر الصرف (ارتفاعاً أو انخفاضاً) على ميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة. فنظرياً من المفترض أن يؤدي تخفيض سعر صرف العملة المحلية إلى زيادة الصادرات من السلع المحلية، مما يولد زيادة في نمو الطلب الخارجي عليها، وبالتالي زيادة في حجم وقيمة الصادرات، وبالمقابل يؤدي تخفيض سعر صرف العملة المحلية إلى ارتفاع نسبي في أسعار السلع والمنتجات المستوردة مقومة بالعملة المحلية، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض في الطلب المحلي عليها، الأمر الذي ينعكس على شكل فائض في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

فقد دفعت الاضطرابات الهيكلية التي عانت منها موازين المدفوعات بصفة عامة والموازن التجارية بصفة خاصة للدول المتقدمة والدول النامية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، على تجديد البحث والتقصي في جدوى استخدام سعر الصرف كأداة لإصلاح الخلل وإعادة التوازن في ميزان المدفوعات. الذي كان يعالج في السابق بفرض قيود كمية مباشرة للحد من الواردات ومراقبة صارمة على الصرف الأجنبي (زايرار والزعبي وعض، 2009).

ولما كانت أسعار صادرات وواردات الدول النامية لا تخضع لسيطرتها لصغر اقتصاداتها، وأن هذه الدول غالباً ما تعاني من اضطرابات هيكلية في موازين مدفوعاتها وارتفاع معدلات التضخم. ولإزالة التشوهات في الهيكل العام للأسعار وإصلاح المسار الاقتصادي على المستويين الجزئي والكلي، بما في ذلك الخلل في ميزان المدفوعات. فعادة ما تحاول هذه الدول الاستفادة من نصائح صندوق النقد الدولي بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي عموماً، وسياسة تخفيض سعر صرف عملاتها تحديداً (ملكاوي، 2002).

#### مشكلة الدراسة:

ظل الاقتصاد الليبي يعاني من اضطرابات هيكلية في ميزان المدفوعات، الأمر الذي أدى إلى تعدد أسعار الصرف وتدهورت قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية الأخرى وانعكس ذلك سلباً على مجمل الأداء الاقتصادي في البلاد. مما دفع المصرف المركزي إلى بذل المزيد من الجهود والبحث عن آليات تعين على استقرار سعر صرف الدينار على المدى الطويل، حيث أقدمت السلطات النقدية في ليبيا في منتصف عام 1986 على اتخاذ قرار بتخفيض قيمة الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 7.5% وتعاقبت هذه التخفيضات بشرائح متتالية خلال الفترة (1992-2003).

وتأتي سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الليبي محاولة من جانب السلطات النقدية في ليبيا للتأثير في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بما في ذلك معالجة العجز في الميزان التجاري من خلال زيادة الطلب على الصادرات وتقليل الطلب على الواردات التي ارتفعت أسعارها ارتفاعاً كبيراً.

بناءً على ما تقدم عرضه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:  
هل كان لسياسة تخفيض سعر الصرف الرسمي التي انتهجتها السلطات النقدية الليبية في السنوات الأخيرة أثراً إيجابياً في الميزان التجاري؟ وهل انعكس هذا الأثر على تذبذب العملة في السوق السوداء ومن ثم الميزان التجاري؟

**أهداف الدراسة:**

سعت هذه الدراسة إلى تقييم الآثار التي خلفها تخفيض سعر صرف الدينار الليبي على الميزان التجاري وذلك من خلال تقدير دالة الصادرات ودالة الواردات. مع دراسة أثر تذبذب قيمة العملة على السواقين الرسمي والـسوداء على الميزان التجاري الليبي.

**أهمية الدراسة:**

تستمد الدراسة أهميتها من كونها محاولة لتحديد مدى فاعلية سياسة تخفيض سعر الصرف الدينار التي انتهجتها السلطات النقدية الليبية على كل من حجم الصادرات والواردات بعد مرور أكثر من ثلاثة عشر سنة على قرار التخفيض. والخروج بحزمة من النتائج التي قد تساعد متخذي القرار الاقتصادي على وضع خطط مستقبلية من شأنها أن تعمل على استقرار سعر صرف الدينار بما ينعكس إيجابياً على مجمل النشاط الاقتصادي.

**فرضية الدراسة:**

ترتكز الدراسة على فرضية فحواها: غياب أي فاعلية لسياسة تعديل سعر صرف العملة الوطنية التي انتهجتها السلطات النقدية في ليبيا على وضعية الميزان التجاري الليبي، مما يعني أنه لم يكن لها أي أثر إيجابي في تعزيز الصادرات وتحجيم

الواردات. وكذلك قد ينعكس هذا الأثر على إنعاش سوق العملة السوداء وفاعلية أثره على الميزان التجاري الليبي.

### حدود الدراسة:

- الحدود المكانية، تقتصر هذه الدراسة على الاقتصاد الليبي. والحدود الزمنية، تغطي فترة الدراسة المدة الزمنية الممتدة من عام 1980 إلى عام 2015.

### بيانات الدراسة:

اعتمد الباحثان في تجميع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة على تقرير ونشرات إحصائية صادرة عن الجهات الرسمية في الدولة الليبية، واشتملت على نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي ونشرات إحصائية صادرة عن الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق وبعض الأوراق البحثية التي قدمت في ندوات علمية ونشرت في مجالات علمية محكمة والموقع الرسمي لمنظمة الأقطار العربية للدول المصدرة للنفط، بالإضافة إلى عدة زيارات ميدانية قام بها الباحثان لسوق الذهب بمدينة طرابلس.

### منهجية الدراسة:

قصد إثبات أو نفي فرضية الدراسة، اعتمد الباحثان على منهج الاقتصاد القياسي والتحليل الكمي المتمثل في اختبارات جذور الوحدة "Unit Root"، ومن ثم تقدير العلاقة باستخدام منهجية الحدود المسمى بأسلوب "ARDL" في الأجلين القصير والطويل، وأسلوب "VAR" في الأجل القصير.

### الدراسات السابقة:

برهنت نتائج بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر تخفيض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في الميزان التجاري بالبحث والقياس على أن سياسة تخفيض سعر الصرف أثرت سلباً على الميزان التجاري، حيث لم

تؤدي إلى تحسن وضعية هذا الأخير، ومن ثم معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات. ففي دراسة لـ (Ekeet. al., 2015) على الاقتصاد النيجيري للفترة 1970-2012، تبين أن سعر الصرف يؤثر تأثيراً سلبياً وكبيراً في الميزان التجاري على المدى القصير والطويل على حد سواء. مما يشير إلى أن تخفيض قيمة العملة المحلية لن تؤدي إلى زيادة في جانب الصادرات أو تقليل في جانب الواردات. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج عدة دراسات أجريت على الاقتصاد السوداني، حيث أوضحت نتائج هذه الدراسات بأن سعر الصرف يرتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع التوازن في ميزان المدفوعات، مما يعني أن الاستمرارية في إتباع سياسة تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني لن يؤدي إلا إلى مزيد من الاختلالات في ميزان المدفوعات السوداني (الأمم، 2013، وموسى وإبراهيم، 2015، والحسن، 2015). ولم تختلف نتائج هذه الدراسات عن النتيجة التي توصلت إليها دراسة أجريت على الاقتصاد الباكستاني، حيث أفصحت عن وجود أثر عكسي لسعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية في ميزان المدفوعات، وإن السبب في ذلك ناجم عن أن ارتفاع سعر الفائدة في بلد نام مثل باكستان، سيترتب عنه تدفق رؤوس الأموال. ونتيجة لذلك سيتحسن ميزان المدفوعات بشكل مؤقت، وبمرور الوقت سيتحسن سعر صرف العملة المحلية وتصبح كلفة الصادرات عالية وتنخفض كلفة الواردات مما سيؤثر سلباً على ميزان المدفوعات (Batool. et.al., 2015). وهذا ما أكدت عليه دراسة أجريت على الاقتصاد الجزائري، حيث بينت أن سعر الصرف له تأثير عكسي ملحوظ على ميزان المدفوعات، فكلما زاد سعر الصرف الدينار مقابل الدولار انخفض رصيد ميزان المدفوعات والعكس صحيح (محمد، عبد الجليل، 2013). كما بينت دراسة أعدت لبيان أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في نيجيريا وجود أثر

سلبى للتغيرات في سعر الصرف على حجم التجارة الخارجية وأن ارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة سيخفض من حجم التجارة الخارجية بمقدار 0.006 (Danladi. et. al, 2015). وأوضحت نتائج الدراسة التي أعدها "Jayach and Ran" هدفت إلى قياس تأثير سعر الصرف على حجم التجارة الخارجية والنتائج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الهندي للفترة 1970-2011، بأن تذبذب سعر الصرف الحقيقي له تأثير سلبي وقوي على حجم الواردات والصادرات الحقيقية في الهند، مما يعني أن ارتفاع سعر الصرف يميل للحد من الصادرات الحقيقية في الهند (Jayach and Ran, 2013).

وعلى صعيد آخر أكدت بعض الدراسات الأخرى على أن سياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لها تأثير إيجابي في الميزان التجاري، حيث أثبت (Akinlo, et. al., 2014) أن هناك أثر إيجابي هام لتخفيض سعر الصرف على الصادرات غير النفطية في نيجيريا وأثر سلبي على الواردات، غير أن هذا التخفيض لن يكون فعالاً إلا على المدى الطويل. أيضاً أسفرت نتائج الدراسة التي أعدها (Ahmad, et. al., 2014) لتحديد أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الباكستاني باستخدام بيانات شهرية غطت الفترة من يناير 2007 إلى أكتوبر 2010 عن وجود علاقة إيجابية هامة وذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، حيث أظهرت إن استقرار سعر الصرف سيخلق بيئة مواتية لجذب المزيد من الاستثمارات ومن ثم تحسين وضعية ميزان المدفوعات. وتشير نتائج دراسة على الاقتصاد الجزائري إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة كمية الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط (زايرار والزعبي و عوض، 2009). وتشابهت مع هذه النتيجة نتائج دراسة على الاقتصاد

الأردني، حيث أفادت بأن تخفيض سعر صرف الدينار الأردني سوف يقلل من عجز الميزان التجاري في الأمد القصير بنسبة تقل عن نسبة التخفيض، بالرغم من الآثار الانكماشية التي يتركها الناتج المحلي الإجمالي (ظلفاح، 1994). وكشفت دراسة أجريت على الاقتصاد الماليزي للفترة 1955-2006، عن وجود علاقة إيجابية تربط بين سعر الصرف والميزان التجاري وأن تخفيض قيمة العملة تحسن الميزان التجاري على المدى البعيد (Yuen-Ling et. al., 2008). كذلك خلصت إلى النتيجة ذاتها دراسة أجريت على الاقتصاد الجزائري، حيث أوضحت بأن التغيرات الحاصلة في سعر الصرف أثرت بشكل طردي على رصيد الميزان التجاري، أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسن وضعية رصيد الميزان التجاري (سلمي، 2015). كما أظهرت نتائج دراسة على الاقتصاد الباكستاني أعدها (Nazeeret et. al., 2015) أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية قوية التأثير وذات دلالة إحصائية مع الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وفي ذات السياق، أظهرت نتائج دراسة بحثت في أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات في بنغلاديش أن انخفاض سعر الصرف كان له أثر إيجابي على حجم الصادرات في بنغلاديش (Bristy, 2013). وهي تقريبا النتيجة نفسها، التي أفصحت عنها دراسة استهدفت قياس أثر تخفيض سعر صرف الدينار على حجم الصادرات الأردنية، حيث أظهرت أن انخفاض سعر صرف الدينار أثر بشكل إيجابي على زيادة حجم الصادرات الأردنية خلال الفترة 1976-1997 (مكاوي، 2002). وانسجمت هذه النتيجة مع النتائج التي أشارت إليها دراسة أعدت على الاقتصاد الباكستاني باستخدام بيانات سنوية للفترة 1981-2010، حيث أفادت بوجود أثر إيجابي لتخفيض سعر

صرف العملة المحلية على حجم الصادرات، مما أدى إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري (Saqib et. al., 2012).

وترى بعض الدراسات أن سياسة تخفيض سعر الصرف سيكون لها أثر سلبي على المدى القريب، بيد أن هذا الأثر سيتحول إلى أثر إيجابي على المدى البعيد، من بين هذه الدراسة نذكر دراسة قام بها (Petrović & Gligoric, 2010) لقياس أثر انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري في صربيا، حيث أثبتت أن انخفاض سعر الصرف سيكون لها تأثير سلبي في الميزان التجاري في المدى القريب، غير أن هذا الأثر سيؤول إلى أثر إيجابي على المدى البعيد. و توصلت دراسة أعدها "Bakhromov" حول تأثير تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في أوزبكستان خلال الفترة 1999-2009، إلى أن تقلبات سعر الصرف الحقيقي له تأثير كبير على الصادرات والواردات والدخل المحلي والأجنبي وأسعار الواردات في المدى الطويل. ويلاحظ أن التحسن في معدلات التبادل التجاري المتمثل في الانخفاضات في سعر الصرف الحقيقي له أثر طردي على الصادرات. وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن التجارة يمكن أن تنتعش نتيجة للسياسات الاقتصادية الكلية السليمة، والتي توجه إلى تحقيق والمحافظة على استقرار سعر الصرف الحقيقي (Bakhromov, 2011).

وتشير بعض الدراسات الأخرى إلى غياب أي أثر فعال لسياسة تخفيض سعر صرف العملة المحلية على الميزان التجاري، من بين هذه الدراسات نذكر دراسة (Danquah et. al., 2014) هدفت لقياس آثار سعر الصرف على التجارة الخارجية في غانا باستخدام بيانات سنوية امتدت من 1986-2005، حيث بينت أن مرونة سعر الصرف لم يكن لها تأثير فعال على التجارة الخارجية في غانا. وبالتالي

فإن سعر الصرف لن يكون قادراً على علاج مشاكل ميزان المدفوعات. واتفقت مع هذه النتيجة نتائج دراسة أجريت على اقتصاد الإيراني خلال الفترة 1993-2011، حيث أشارت نتائجها إلى أن معدل سعر الصرف الحقيقي ليس له أي تأثير على الميزان التجاري. لذلك فإن هذا المتغير لا يعد من ضمن العوامل المحددة الهامة في الميزان التجاري (Lotfalipour et. al., 2014). وأيد هذه النتيجة "أحمد" في دراسة أعدها على الاقتصاد الموريتاني خلال الفترة 1996-2008، حيث أسفرت نتائج دراسته عن عدم تحقيق سياسة تخفيض العملة الوطنية (الأوقية) الأهداف المرجوة منها وخاصة فيما يتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الإصلاحات (سيد أحمد، 2011). كما أكدت عدة دراسات أجريت على الاقتصاد الجزائري، غياب أي أثر إيجابي فعال لسياسة تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، حيث أشارت إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم يكن له نتائج إيجابية فعالة على الاقتصاد الجزائري، خاصة فيما يخص الصادرات. إذ يعود ارتفاع مداخل الجزائر إلى ارتفاع أسعار النفط التي هي تابعة لعوامل خارجة عن نطاق سياسة تخفيض قيمة العملة. أما فيما يخص الواردات، فلم تتأثر بعميلة التخفيض وأن قيمة الواردات تزايدت وهذا راجع لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية (نجاح، 2013، زيرار وموساوي، 2014، بلقاسم، 2013، عمر، 2011). ولم تشد هذه النتيجة عن النتائج التي توصلت إليها دراسة (زيرار، 2014)، حيث خلصت إلى أن سياسة تخفيض قيمة العملة ليس لها أثر واضح في تحسين وضعية الميزان التجاري. وانسجمت هذه النتائج، مع النتائج التي توصلت إليه دراسة على الاقتصاد الليبي غطت الفترة 1986-2008، حيث خلصت إلى أن سياسة تخفيض سعر صرف الدينار التي انتهجتها السلطات النقدية في ليبيا مع بداية الألفية الثالثة لم تكن فعالة في التأثير على الصادرات النفطية وغير

النفطية على حد سواء. كما لم تبدي الواردات الخدمية والسلعية أية استجابة لسياسة التخفيض، مما يعني غياب أي فاعلية لسياسة التخفيض على الميزان التجاري الليبي (البكوش، 2012).

### وصف النموذج القياسي:

بغرض التعرف على أثر تخفيض قيمة الدينار الليبي على الميزان التجاري، تم دراسة سعر الصرف الرسمي والسوداء على كل من الصادرات والواردات الليبية في السوقين الرسمي والسوداء، وذلك من خلال التحليل القياسي للمعادلات التالية:

أولاً: أثر تذبذب قيمة العملة في السوق السوداء:

أ) معادلة الصادرات الليبية، وتتضمن المعادلة المتغيرات التالية: (X) متغير الصادرات الليبية كمتغير تابع، و (PEXrd) سعر صرف الدينار الليبي في السوق السوداء كمتغير مستقل، و (OilP) أسعار النفط الليبي (كمتغير مستقل).

$$X = F(PEXrd, OilP) \quad (1)$$

$$\sum X = \alpha_0 + \alpha_1 PEXrd + \alpha_2 \sum OilP + \mu_t \quad (2)$$

ب) معادلة الواردات الليبية، وتتضمن المعادلة المتغيرات التالية: (IM) متغير الواردات الليبية كمتغير تابع، و (NEXr) سعر صرف الدينار الليبي في السوق السوداء كمتغير مستقل، و (CPI) المستوى العام لأسعار المستهلك (كمتغير مستقل).

$$IM = F(PEXrd, CPI) \quad (3)$$

$$\sum IM = \beta_0 + \beta_1 PEXrd + \beta_2 \sum CPI + \mu_t \quad (4)$$

ثانياً: أثر تضذب قيمة العملة في السوق الرسمي:

أ) معادلة الصادرات الليبية، وتتضمن المعادلة المتغيرات التالية: (X) متغير الصادرات الليبية كمتغير تابع، و (NExrd) سعر صرف الدينار الليبي في السوق الرسمي كمتغير مستقل، و (OilP) أسعار النفط الليبي (كمتغير مستقل).

$$X = F(NExrd, OilP) \quad (5)$$

$$\sum X = \alpha_0 + \alpha_1 NExrd + \alpha_2 \sum OilP + \mu_t \quad (6)$$

ب) معادلة الواردات الليبية، وتتضمن المعادلة المتغيرات التالية: (IM) متغير الواردات الليبية كمتغير تابع، و (NExrd) سعر صرف الدينار الليبي في السوق الرسمي كمتغير مستقل، و (CPI) المستوى العام لأسعار المستهلك كمتغير مستقل.

$$IM = F(NExrd, CPI) \quad (7)$$

$$\sum IM = \beta_0 + \beta_1 NExrd + \beta_2 \sum CPI + \mu_t \quad (8)$$

أولاً: تقدير نموذج تضذب قيمة العملة في السوق السوداء:

1) تقدير معادلة الصادرات الليبية في السوق السوداء بالمدى الطويل بأسلوب "ARDL" باستخدام منهجية اختبار الحدود المسمى بأسلوب "ARDL". ولإجراء

هذا الاختبار سيتم استخدام النموذج الذي يمكن صياغته في شكل المعادلة التالية:

$$D\sum X = C_0 + C_1 D\sum X_{-3} + C_2 D\sum X_{-4} + C_3 D\sum PExrD_{-1} + C_4 D\sum PExrD_{-2} + C_5 D\sum PExrD_{-3} + C_6 D\sum PExrD_{-4} + C_7 D\sum OilP_{-1} + C_8 D\sum OilP_{-2} + C_9 D\sum OilP_{-3} + C_{10} D\sum OilP_{-4} + C_{11} \sum X_{-1} + C_{12} D\sum PExrD_{-1} + C_{13} D\sum OilP_{-1} \quad (9)$$

ولبيان ما إذا كانت هناك علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في الأجل

الطويل من عدمه، تم تقدير المعادلة (10) وتم الحصول على النتائج التالية:

$$\begin{aligned}
D\Sigma X = & 166316.3_{0.3238} - 0.188980_{0.4010} D\Sigma X_{-3} + \\
& 1.899458_{0.2189} D\Sigma X_{-4} + 253.4588_{0.9893} D\Sigma PE\text{xr}D_{-1} - \\
& 2382.513_{0.9278} D\Sigma PE\text{xr}D_{-2} + 15491.79_{0.9278} D\Sigma PE\text{xr}D_{-3} \\
& + 25991.99_{0.4260} D\Sigma PE\text{xr}D_{-4} + 42.62000_{0.8995} D\Sigma \text{Oil}P_{-1} - \\
& 1.535618_{0.9956} D\Sigma \text{Oil}P_{-2} + 114.7187_{0.1246} D\Sigma \text{Oil}P_{-3} - \\
& 2.890888_{0.9851} D\Sigma \text{Oil}P_{-4} - 0.993091_{0.2589} \Sigma X_{-1} - \\
& 19090.54_{0.4436} D\Sigma PE\text{xr}D_{-1} - 324.9139_{0.5021} D\Sigma \text{Oil}P_{-1} \quad (10)
\end{aligned}$$

وبإجراء اختبار "Wald Test" للمعاملات الخاصة بالمدى الطويل في المعادلة المقطرة (3) أظهرت النتائج أن إحصائية "F" تساوي (0.687804) للمعادلة (10) وهي أصغر من قيمة الحدين الحرجين عند مستوى معنوي 5%، حيث وجد أن قيمة الحد الأدنى تساوي (3.79) وأن قيمة الحد الأعلى تساوي (4.85)، مما يشير إلى غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين المتغيرين محل الدراسة. وللتحقق من خلو النموذج المقدر من مشاكل التقدير (انظر الملاحق 3 و 4).

(2) تقدير معادلة الصادرات الليبية في السوق السوداء بالمدى القصير بأسلوب "ARDL- VAR" ومن خلال تقدير المعادلة رقم (11) تم الحصول على تقدير معاملات نموذج الدراسة في المدى القصير.

$$\begin{aligned}
D\Sigma X = & C_0 + C_1 D\Sigma X_{-3} + C_2 D\Sigma X_{-4} + C_3 D\Sigma PE\text{xr}D_{-1} + \\
& C_4 D\Sigma PE\text{xr}D_{-2} + C_5 D\Sigma PE\text{xr}D_{-3} + C_6 D\Sigma PE\text{xr}D_{-4} + \\
& C_7 D\Sigma \text{Oil}P_{-1} + C_8 D\Sigma \text{Oil}P_{-2} + C_9 D\Sigma \text{Oil}P_{-3} + C_{10} D\Sigma \text{Oil}P_{-4} \quad (11)
\end{aligned}$$

وظهرت نتائج التقدير كما يلي:

$$\begin{aligned}
D\Sigma X = & 2781.296_{0.4793} - 0.091364_{(0.6100)} D\Sigma X_{-3} + 0.286948_{0.6939} \\
= & D\Sigma X_{-4} + 18483.83_{0.1466} D\Sigma PE\text{xr}D_{-1} - \\
& 21069.57_{0.2487} D\Sigma PE\text{xr}D_{-2} + 13910.01_{0.6099} D\Sigma PE\text{xr}D_{-3} - \\
& 150.3798_{0.9932} D\Sigma PE\text{xr}D_{-4} - 127.3786_{0.3804} D\Sigma \text{Oil}P_{-1} - \\
& 204.1684_{0.2607} D\Sigma \text{Oil}P_{-2} + 162.9451_{0.0097} D\Sigma \text{Oil}P_{-3} + \\
& 24.82832_{0.8558} D\Sigma \text{Oil}P_{-4} \quad (12)
\end{aligned}$$

أظهرت نتائج تقدير المدى القصير أن فرق متغير سعر صرف الدينار الليبي في السوق السوداء مقابل الدولار الأمريكي للسنة الماضية ( $t_{-1}$ ) وللسنتين السابقتين ( $t_{-2}$ ) وللثلاث سنوات السابقة ( $t_{-3}$ )، وللسنوات الأربعة ( $t_{-4}$ ) التي تسبق السنة الحالية ( $t$ )، جميعها لا تؤثر في فرق متغير إجمالي الصادرات بالاقتصاد الليبي. وهذا ما أشارت إليه نتائج اختبار "Wald test" التي أظهرت قيمة "P-Value" للإحصائية "F" المحسوبة تساوي (0.798814) وهي أصغر من الحد الأعلى عند 5%، الأمر الذي يؤكد أن الفروق الأربعة مجتمعة لمتغير سعر صرف الدينار الليبي في السوق السوداء مقابل الدولار الأمريكي للسنوات السابقة غير قادرة على تفسير التغيرات التي تحدث في متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية.

أيضاً أشارت نتائج التقدير في المدى القصير إلى أن متغير أسعار النفط قد أظهر عدم وجود أثر للسنة السابقة ( $t_{-1}$ ) ولسنتين السابقتين ( $t_{-2}$ ) وللثلاث سنوات السابقة ( $t_{-3}$ ) على متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية ( $t$ )، وبينت نتائج اختبار "Wald test" أن قيمة "P-Value" للإحصائية "F" المحسوبة تساوي (4.239251) وهي أدنى من الحد الأعلى عند 5% الأمر الذي يؤكد عدم قدرة الفروق الأربعة مجتمعة لمتغير أسعار النفط للسنوات السابقة على تفسير التغيرات التي تحدث في متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية. وأفادت نتائج التقدير أيضاً بأن متغير أسعار النفط للسنوات الثلاثة السابقة ( $t_{-3}$ ) يؤثر في متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية ( $t$ ) ويرتبط معه بعلاقة طردية التأثير ومعنوية إحصائياً عند مستوى 5%. وللتحقق من خلو النموذج المقدر من مشاكل التقدير (انظر الملاحق 5 و 6).

(3) تقدير معادلة الواردات الليبية بالسوق السوداء في المدى القصير بأسلوب

"VAR"

$$\sum IM = C_1 \sum PEXRD_{-1} + C_2 \sum PEXRD_{-2} + C_3 \sum CPL_{-1} + C_4 \sum CPL_{-2} + C_5 \quad (13)$$

ومن خلال تقدير المعادلة رقم (13) تم الحصول على تقدير معاملات نموذج

الدراسة في المدى القصير، وظهرت نتائج التقدير كما يلي:

$$\begin{aligned} \sum IM = & -5197.830_{0.0885} \sum PEXRD_{-1} - 3441.022_{0.1773} \sum PEXRD_{-2} + \\ & 913.5874_{0.0001} \sum CPL_1 - 775.5485_{0.0008} \sum CPL_2 + \\ & 10331.71_{0.0570} \end{aligned} \quad (14)$$

أظهر التقدير في المدى القصير أن متغير مؤشر الاستهلاك بالاقتصاد الليبي للسنة السابقة "CPI<sub>1</sub>" يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية "IM"، بعلاقة طردية التأثير وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%. أما متغير مؤشر الاستهلاك بالاقتصاد الليبي للسنتين السابقتين "CPI<sub>2</sub>" يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية "IM"، بعلاقة عكسية التأثير وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%. إلا أن نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير بينت عدم وجود علاقة بين أسعار صرف الدينار الليبي في السوق السوداء الليبي و إجمالي الواردات بالاقتصاد الليبي.

وتشير قيمة اختبار "R<sup>2</sup>" واختبار "F" إلى قوة العلاقة بشكل متصل ومنفصل جيدة حيث بلغت قيمة "R<sup>2</sup>" (0.70) وقيمة اختبار "F" (16.31996) وقيمة "Prob. F-statistic" بلغت (0.000004)، وكل هذه النتائج تدل على قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة في المدى القصير مع المتغير التابع. وللتحقق من خلو النموذج المقدر من مشاكل التقدير (انظر الملاحق 7 و8).

ثانياً: تقدير نموذج تذبذب قيمة العملة في السوق الرسمي:

1) تقدير معادلة الصادرات الليبية في السوق الرسمي بإسلوب (ARDL) بالمدى الطويل استناداً إلى نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) التي أظهر استقرار السلسلة الزمنية لمتغير الصادرات عند المستوى I(0)، واستقر متغيري أسعار النفط وأسعار الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي عند المستوى الأول للفروق

(1)I، فإنه بالإمكان اختبار وجود علاقة بين متغيرات العلاقة بالنموذج المقدر في الأجل الطويل من عدمها، باستخدام منهجية اختبار الحدود المسمى بأسلوب (ARDL). ولإجراء هذا الاختبار سيتم استخدام النموذج الذي يمكن صياغته في شكل المعادلة التالية:

$$D\sum X = C_0 + C_1 D\sum X_{-2} + C_2 D\sum NExrD_{-1} + C_3 D\sum NExrD_{-2} + C_4 D\sum OilP_{-1} + C_5 D\sum OilP_{-2} + C_7 \sum X_{-1} + C_8 D\sum NExrD_{-1} + C_9 D\sum OilP_{-1} + C_{10} \sum X_{-1} + C_{11} \sum NExrD_{-1} + C_{12} \sum OilP_{-1} + C_{13} \sum D_1 + U_t \quad (15)$$

ولبيان ما إذا كانت هناك علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل من عدمه، تم تقدير المعادلة (15) و تم الحصول على النتائج التالية:

$$D\sum X = -28435.95_{0.3078} + 0.241386_{0.2770} D\sum X_{-2} - 74655.70_{0.0050} D\sum NExrD_{-1} - 70287.40_{0.0157} D\sum NExrD_{-2} - 196.9915_{0.0793} D\sum OilP_{-1} - 110.6767_{0.1808} D\sum OilP_{-2} - 1.287401_{0.0000} \sum X_{-1} + 45533.72_{0.0006} D\sum NExrD_{-1} + 81.41143_{0.3251} D\sum OilP_{-1} - 22669.77_{0.0123} D_1 \quad (15)$$

وبإجراء اختبار "Wald Test" للمعاملات الخاصة بالمدى الطويل في

المعادلة المقدر (15) أظهرت النتائج أن إحصائية "F" تساوي (9.169477) للمعادلة (15) وهي أكبر من قيمة الحدين الحرجين الأدنى والأعلى عند مستوى معنوي 5% حسب توزيع "Pesaran Distribution"، مما يشير إلى وجود العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين المتغيرين محل الدراسة. وقد أظهر متغير عدم الاستقرار السياسي والأمني "D1" علاقة سلبية على إجمالي الصادرات الليبية في المدى الطويل. وللتحقق من خلو النموذج المقدر من مشاكل التقدير (انظر الملاحق 9 و10).

(2) تقدير معادلة الصادرات الليبية في السوق الرسمي بالمدى القصير بإسلوب "ARDL- ECM". ومن خلال تقدير المعادلة رقم (16) تم الحصول على تقدير معاملات نموذج الدراسة في المدى القصير.

$$D\Sigma X = C_0 + C_1 D\Sigma X_{-2} + C_2 D\Sigma NExrD_{-1} + C_3 D\Sigma NExrD_{-2} + C_4 D\Sigma OilP_{-1} + C_5 D\Sigma OilP_{-2} + C_6 \Sigma NExrD_{-1} + C_7 \Sigma Oilp_{-1} + C_8 \Sigma D1 + C_9 \Sigma ECT \quad (16)$$

وظهرت نتائج التقدير كما يلي:

$$D\Sigma X = -3796097_{0.3941} + 0.591631_{0.0361} D\Sigma X_{-2} + 43283.07_{0.2027} D\Sigma NExrD_{-1} + 56228.07_{0.0823} D\Sigma NExrD_{-2} - 82.56801_{0.4224} D\Sigma OilP_{-1} - 15.89509_{0.8446} D\Sigma OilP_{-2} - 22.43393_{0.9980} \Sigma D1 + 0.908289_{0.0061} \Sigma ECT \quad (17)$$

أظهرت نتائج تقدير المدى القصير أن فرق متغير سعر صرف الدينار الليبي "DΣNExrD" في السوق الرسمي مقابل الدولار الأمريكي للسنة الماضية (t<sub>-1</sub>) وللسنتين السابقتين (t<sub>-2</sub>) التي تسبق السنة الحالية (t) بشكل مجمع، لا يؤثران في فرق متغير إجمالي الصادرات بالاقتصاد الليبي. وهو ما أشارت إليه نتائج اختبار "Wald test" التي أظهرت قيمة "P-Value" للإحصائية "F" المحسوبة تساوي (2.321352) وهي أصغر من الحد الأدنى عند 5%، الأمر الذي يؤكد أن الفروق مجتمعة لمتغير سعر صرف الدينار الليبي في السوق الرسمي مقابل الدولار الأمريكي للسنوات السابقة غير قادرة على تفسير التغيرات التي تحدث في متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية.

أيضاً أشارت نتائج التقدير في المدى القصير إلى أن متغير أسعار البترول "DΣOilP" قد أظهر عدم وجود أثر للسنة السابقة (t<sub>-1</sub>) وللسنتين السابقتين (t<sub>-2</sub>) على متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية (t)، وبينت نتائج اختبار "Wald

”test أن قيمة “P-Value” للإحصائية “F” المحسوبة تساوي (1.164710) وهي أدنى من الحد الأعلى عند 5% الأمر الذي يؤكد عدم قدرة الفروق الأربعة مجتمعة لمتغير أسعار البترول للسنوات السابقة على تفسير التغيرات التي تحدث في متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية. وللتحقق من خلو النموذج المقدر من مشاكل التقدير (انظر الملحق (11 و 12)).

(3) تقدير معادلة الواردات الليبية في السوق الرسمي بالمدى القصير بأسلوب “VAR”، ومن خلال تقدير المعادلة رقم (18) تم الحصول على تقدير معاملات نموذج الدراسة في المدى القصير.

$$\sum IM = C_1 \sum IM_{-1} + C_2 \sum NExrD_{-1} + C_3 \sum NExrD_{-2} + C_4 \sum CPL_1 + C_5 \sum CPL_2 + C_6 \quad (18)$$

وظهرت نتائج التقدير كما يلي:

$$\sum IM = 0.194661_{0.2770} \sum IM_{-1} + 3099.116_{0.7926} \sum NExrD_{-1} + 9006.166_{0.4439} \sum NExrD_{-2} + 505.9338_{0.0157} \sum CPL_1 - 499.8886_{0.0192} \sum CPL_2 - 2760.231_{0.5538} \quad (19)$$

أظهر التقدير في المدى القصير أن متغير مؤشر الاستهلاك بالسوق الرسمي في الاقتصاد الليبي للسنة السابقة “CPI<sub>1</sub>” يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية “IM”، بعلاقة طردية التأثير وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%. أما متغير مؤشر الاستهلاك بالاقتصاد الليبي للسنتين السابقتين “CPI<sub>2</sub>” يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية “IM”، بعلاقة عكسية التأثير وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%. إلا أن نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير بينت عدم وجود علاقة بين أسعار صرف الدينار الليبي في السوق الرسمي الليبي وإجمالي الواردات بالاقتصاد الليبي.

وتشير قيمة اختبار " $R^2$ " واختبار "F" إلى قوة العلاقة بشكل متصل ومنفصل جيدة حيث بلغت قيمة " $R^2$ " (0.72) وقيمة اختبار "F" (9.837441) وقيمة "Prob. F-statistic" بلغت (0.000092)، وكل هذه النتائج تدل على قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة لنموذج الدراسة في المدى القصير مع المتغير التابع. وللتحقق من خلو النموذج المقدر من مشاكل التقدير (انظر الملحق (13 و 14)).

**النتائج:**

أولاً: نتائج تذبذب قيمة العملة في السوق السوداء على الميزان التجاري الليبي:

1- غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين إجمالي الصادرات وسعر الصرف للدينار الليبي في السوق السوداء وأسعار النفط.

2- أظهرت نتائج تقدير المدى القصير أن متغير سعر صرف الدينار الليبي في السوق السوداء مقابل الدولار الأمريكي لا يؤثر في متغير إجمالي الصادرات بالاقتصاد الليبي.

3- أوضحت نتائج التقدير في المدى القصير أن متغير أسعار النفط قد أظهر عدم وجود أثر للسنة السابقة ( $t_{-1}$ ) و للسنتين السابقتين ( $t_{-2}$ ) وللنات الأربعة السابقة ( $t_{-4}$ ) على متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية ( $t$ ). إلا أنها بينت أن لمتغير أسعار النفط للسنوات الثلاثة السابقة ( $t_{-3}$ ) تأثير في متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية ( $t$ ) ويرتبط معه بعلاقة طردية التأثير.

4- كشف نتائج التقدير في المدى القصير أن متغير مؤشر الاستهلاك بالاقتصاد الليبي للسنة السابقة " $CPI_{-1}$ " يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية " $IM$ "، بعلاقة طردية. أما متغير مؤشر الاستهلاك بالاقتصاد الليبي للسنتين السابقتين " $CPI_{-2}$ " يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية " $IM$ "، بعلاقة عكسية التأثير.

- 5- كما بينت نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير عدم وجود علاقة بين أسعار صرف الدينار الليبي في السوق السوداء الليبي و إجمالي الواردات بالاقتصاد الليبي.
- ثانياً- نتائج تذبذب قيمة العملة في السوق الليبي الرسمي على الميزان التجاري الليبي
- 6- وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين إجمالي الصادرات وسعر الصرف للدينار الليبي في السوق الرسمي وأسعار النفط.
- 7- وبينت نتائج الدراسة أن متغير عدم الاستقرار السياسي والأمني "DI" يرتبط بعلاقة سلبية على إجمالي الصادرات الليبية في المدى الطويل.
- 8- أظهرت نتائج تقدير المدى القصير أن فرق متغير سعر صرف الدينار الليبي في السوق الرسمي مقابل الدولار الأمريكي للسنة الماضية ( $t_1$ ) وللسنتين السابقتين ( $t_2$ ) التي تسبق السنة الحالية ( $t$ )، لا يؤثران في فرق متغير إجمالي الصادرات بالاقتصاد الليبي.
- 9- أيضاً أشارت نتائج التقدير في المدى القصير إلى أن متغير أسعار النفط قد أظهر عدم وجود أثر للسنة السابقة ( $t_1$ ) و للسنتين السابقتين ( $t_2$ ) على متغير إجمالي الصادرات للسنة الحالية ( $t$ ).
- 10- أظهر التقدير في المدى القصير أن متغير مؤشر الاستهلاك بالسوق الرسمي في الاقتصاد الليبي للسنة السابقة " $CPI_1$ " يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية "IM"، بعلاقة طردية التأثير. أما متغير مؤشر الاستهلاك بالاقتصاد الليبي للسنتين السابقتين " $CPI_2$ " يرتبط مع متغير إجمالي الواردات للسنة الحالية "IM"، بعلاقة عكسية التأثير.
- 11- وبينت نتائج تقدير العلاقة أيضاً في المدى القصير عدم وجود علاقة بين أسعار صرف الدينار الليبي في السوق الرسمي الليبي و إجمالي الواردات بالاقتصاد الليبي.

12- وقد أظهر متغير عدم الاستقرار السياسي والأمني "D1" عدم وجود علاقة على إجمالي الصادرات الليبية في المدى القصير.

### التوصيات:

1- مكافحة السوق السوداء والمضاربين من خلال وضع قوانين إجرائية حمائية مع العمل على وضع آليات وخطط للتخلص من آثار السوق السوداء على الاقتصاد الليبي.

2- الأخذ في عين الاعتبار عامل عدم الاستقرار السياسي والأمني، باعتباره أكثر العوامل ضرراً على قيمة الدينار والميزان التجاري الليبي.

3- ضرورة العمل على تنويع مصادر دخل الاقتصاد الليبي، والعمل على التقليل من الأهمية النسبية للنفط ومشتقاته كمصدر تقريباً وحيد للدخل بالاقتصاد الليبي، لتخفيف من حدة آثار تقلباته على الاقتصاد الليبي عموماً وقيمة الدينار الليبي تحديداً.

4- يجب وضع حد للتهريب عبر الحدود للسلع المدعومة من المحروقات والمواد الغذائية التي يتم استيرادها من الخارج بالعملة الصعبة، لأنها تعد أحد القنوات الرئيسية لتسرب العملة الصعبة ومن ثم تدهور قيمة الدينار الليبي.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية:

- أحمد ملكاوي، (2002)، "أثر انخفاض سعر صرف الدينار على الأداء التصديري للاقتصاد الأردني 1976-1997"، مجلة أبحاث اليرموك- سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن، ص ص 871-884.
- أحمد منيسي، (1993)، "السوق السوداء للدولار في ليبيا السباب والآثار"، ندوة علمية حول سعر صرف الدينار الليبي، 30-31 أبريل 1993، جمعية الاقتصاديين الليبيين، بنغازي، ليبيا، ص ص 103-125.
- أحمد علي عبد الله طلفاح، (1994)، "أثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الأردني"، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن.
- المهدي موسى الطاهر موسى وأنس غريب الله أحمد إبراهيم، (2015)، "نموذج قياسي لتقدير محددات ميزان المدفوعات السوداني في الفترة 1985-2010"، مجلة تطبيق، مصر، المجلد (30)، العدد (11)، ص ص 286-307.
- النشرة الاقتصادية، (2015)، "إدارة البحوث والإحصاء مصرف ليبيا المركزي"، المجلد(55)، الربع (4)، طرابلس، ليبيا.
- أوبك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،(2016)، "قاعدة بيانات بنك المعلومات في الأوبك"، [تاريخ الدخول، 2016.08.26]. رابط قاعدة بيانات بنك المعلومات في الأوبك.

- بن سعيد محمد وهداجي عبد الجليل، (2013)، "دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر"، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد (1)، ص ص 80-94.
- تماضر جابر البشير الحسن، (2015)، "قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوداني للفترة 1970-2013"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (16)، العدد (2)، ص ص 61-77.
- حسين أحمد البكوش، (2012)، "تخفيض سعر صرف الدينار وتأثيره في ميزان السلع والخدمات الليبي للسنوات 1986-2008" الأكاديمية الليبية، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس- ليبيا، ص ص 1-88.
- حميدات عمر، (2011)، "أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر"، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، ص ص 1-209.
- دوحة سلمى، (2015)، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها-دراسة حالة الجزائر"، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، ص ص 1-257.
- سلامة نجاح، (2013)، "تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر 1990-2013"، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، ص ص 1-24.

- سمية زيرار وبشير الزعبي وطالب عوض، (2009)، "أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري 1970-2004"، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد (6)، العدد (2)، ص ص 359-375.
- سمية زيرار ومحمد موساوي، (2014)، "تخفيض الدينار وأثره على التجارة الخارجية الجزائرية"، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، العدد (5)، ص ص 23-39.
- سمية زيرار، (2014)، "أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2010"، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، رسالة دكتوراة غير منشورة، تلمسان الجزائر، ص ص 1-245.
- سيد أحمد ولد أحمد، (2011)، "دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية- دراسة حالة موريتانيا في الفترة 1996-2008"، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، تلمسان- الجزائر، ص ص 1-201.
- صالح إبراهيم محمد الشيباني، (2010)، "تغيرات أسعار الصرف في الاقتصاد الليبي وانعكاساتها على الضغوط التضخمية (خلال الفترة من 1985-2005)"، الأكاديمية الليبية، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، ليبيا، ص ص 1-197.
- محمد مبارك الإمام، (2013)، "آلات تخفيض سعر الجنيه على ميزان المدفوعات في السودان للفترة 1990-2001"، بنك فيصل الإسلامي، إدارة المخاطر، الخرطوم، السودان، ص ص 1-17.

- مصرف ليبيا المركزي، (2015)، "النشرات الاقتصادية للفترات 1990 إلى 2015"، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، ليبيا.
- منهوم بلقاسم، (2013)، "أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009"، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، وهران، الجزائر، ص ص 1-189.
- وزارة التخطيط، (2003)، "السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات 1954-2003"، الهيئة العامة للمعلومات، مصلحة الإحصاء والتعداد، طرابلس، ليبيا.

#### ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

- Amna Nazeer, Khuram Shafi, Zahra Idrees , Liu Hua, (2015), " Exchange rate and determinants of balance of trade, its impact on balance of payment", American Journal of Business, Economics and Management, Vol.(3), No.(1), Pp 14-18.
- Anthony Enisan Akinlo & Victor Akintoye Adejumo, (2014), "Exchange Rate Volatility and Non-oil Exports in Nigeria: 1986-2008", International Business and Management, Vol.(9), No.(2), Pp 70-79.
- Benjamin Adjei Danquah, Asiamah Yeboah & Wilson Kwaku Nimsaah, (2014), "The Effects of Exchange Rate on Ghana's External Trade", British Journal of Economics, Finance and Management Sciences, Vol.(9), No.(1), Pp 48-68.
- G. JAYACHANDRAN, (2013), "IMPACT OF EXCHANGE RATE ON TRADE AND GDP FOR INDIA A STUDY OF LAST FOUR

DECADE", International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research, Vol.(2), No.(9), Pp 154-170.

- Humyra Jabeen Bristy, (2013), "Exchange Rate Volatility and Export of Bangladesh: Impact Analysis through Cointegration Approach", International Review of Business Research Papers ,Vol.(9), No.(4), Pp 121 – 133.

- Ihuoma C. Eke , Felix Awara Eke & Frances N. Obafemi, (2015), "Exchange Rate Behaviour and Trade Balances in Nigeria: An Empirical Investigation", International Journal of Humanities and Social Science, Vol.(5), No.(8), Pp 71-78.

- J. D. DANLADI , K. J. AKOMOLAFE , O. BABALOLA , E. A.AKPAN, (2015),"Exchange Rate Volatility and International Trade In Nigeria", Research Journal of Finance and Accounting, Vol.(6), No.(18), Pp 122-131.

- Mohammad Reza Lotfalipour, Bahare Bazargan, (2014), "The Impact of Exchange Rate Volatility on Trade Balance of Iran", Advances in Economics and Business, Vol.(2), No.(8), Pp 293-302.

- NajiaSaqib and Irfan Sana, (2012), "Exchange Rate Volatility and its Effect on Pakistan's Export Volume", Advances in Management & Applied Economics, Vol.(2), No.(4), Pp 109-124.

-Nawaz Ahmad, Rizwan Raheem Ahmed, ImamuddinKhosro, Rana Imroze Palwishah, Unaib Raza, (2014), "Impact of Exchange Rate on Balance of Payment: An Investigation from Pakistan", Research Journal of Finance and Accounting, Vol.(5), No.(13), Pp 32-42.

- Ng Yuen-Ling, Har Wai-Mun& Tan Geoi-Mei, (2008), "Real Exchange Rate and Trade Balance Relationship: An Empirical Study on

Malaysia", International Journal of Business and Management, Vol.(3) No.(8), Pp 130-137.

- Nodir Bakhromov, (2011), "The Exchange Rate Volatility and the Trade Balance: Case of Uzbekistan", Journal of Applied Economics and Business Research JAEBR, Vol.(1), No.(3), Pp 149- 161.

- Pavle Petrović & Mirjana Gligorić, (2010), "Exchange Rate and Trade Balance: J-curve Effect", PANO ECONOMIC US, Vol.(1), Pp 23-41.

- Syeda Azra Batoool, Tahir Memood & Atif Khan Jadoon, (2015), "What Determines Balance of Payments: A Case of Pakistan", Sukkur Institute of Business Administration, Vol.(2), Pp 47-70.

الملاحق

ملحق (1) نتائج اختبار ديكي فلر المعدل (ADF)

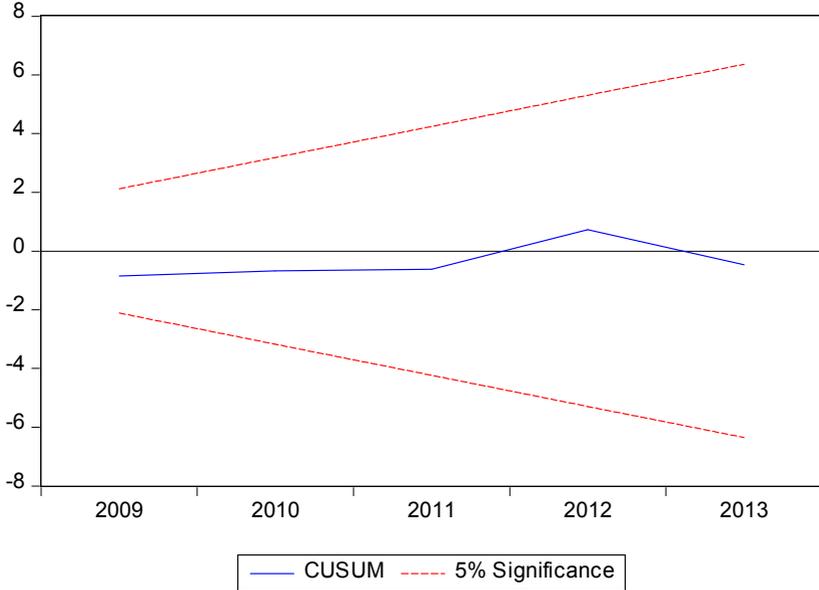
Variables	Level		1 <sup>st</sup> difference		2 <sup>nd</sup> difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
X	-1.449739 <sup>0.5418</sup>	-2.011169 <sup>0.5604</sup>	-10.75156 <sup>0.0000</sup>	-10.52675 <sup>0.0000</sup>	-	-
NExrD	-0.997142 <sup>0.7389</sup>	-1.263239 <sup>0.8747</sup>	-3.945673 <sup>0.0060</sup>	-3.912295 <sup>0.0267</sup>	-	-
OilP	-1.017178 <sup>0.7310</sup>	-4.077863 <sup>0.0184</sup>	-10.96804 <sup>0.0000</sup>	-11.08739 <sup>0.0000</sup>	-	-
IM	-0.805333 <sup>0.8002</sup>	-3.430359 <sup>0.0691</sup>	-9.556805 <sup>0.0000</sup>	-9.473713 <sup>0.0000</sup>	-	-
CPI	-1.618128 <sup>0.4589</sup>	-4.065464 <sup>0.0215</sup>	-3.341754 <sup>0.0257</sup>	-3.209602 <sup>0.1094</sup>	-4.933452 <sup>0.0006</sup>	-4.765036 <sup>0.0043</sup>
PExeD	-1.972245 <sup>0.2964</sup>	-2.505633 <sup>0.3229</sup>	-5.435482 <sup>0.0002</sup>	-5.426867 <sup>0.0010</sup>	-	-

ملحق (2) نتائج اختبار فيلبس بيرون (PP)

Variables	Level		1 <sup>st</sup> difference		2 <sup>nd</sup> difference	
	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant	Constant	Trend and constant
X	-3.242165 <sup>0.0288</sup>	-4.136606 <sup>0.0162</sup>	-	-	-	-
NExrD	-1.026589 <sup>0.7282</sup>	-1.450941 <sup>0.8204</sup>	-3.951024 <sup>0.0059</sup>	-3.879867 <sup>0.0286</sup>	-	-
OilP	-3.514884 <sup>0.0157</sup>	-4.203796 <sup>0.0140</sup>	-	-	-	-
IM	-1.836288 <sup>0.3555</sup>	-3.395453 <sup>0.0738</sup>	-10.01776 <sup>0.0000</sup>	-10.21986 <sup>0.0000</sup>	-	-
CPI	-1.076588 <sup>0.7093</sup>	-1.692112 <sup>0.7258</sup>	-2.544577 <sup>0.1176</sup>	-2.469402 <sup>0.3388</sup>	-4.813705 <sup>0.0008</sup>	-4.647952 <sup>0.0058</sup>
PExeD	-2.034107 <sup>0.2714</sup>	-2.472952 <sup>0.3374</sup>	-5.434616 <sup>0.0002</sup>	-5.425060 <sup>0.0010</sup>	-	-

ملحق (3) اختبار "CUSUM" لاستقرار دالة الصادرات الليبية في السوق السوداء

بالمدى الطويل



ملحق (4) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لدالة الصادرات الليبية في السوق

السوداء بالمدى الطويل

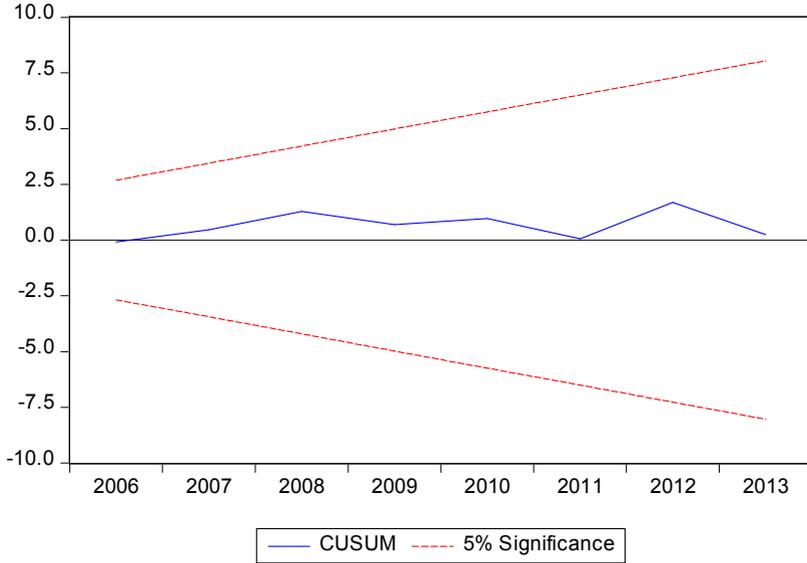
Residual Diagnostic Test	Obs. R- Square	Probability	Result
Breusch – Godfrey Serial Correlation LM	2.353848	0.3082	No

ملحق (5) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لدالة الصادرات الليبية في السوق

السوداء بالمدى القصير

Residual Diagnostic Test	Obs. R- Square	Probability	Result
Breusch – Godfrey Serial Correlation LM	0.201104	0.9043	No

ملحق (6) اختبار "CUSUM" لاستقرار دالة الصادرات الليبية في السوق السوداء بالمدى القصير

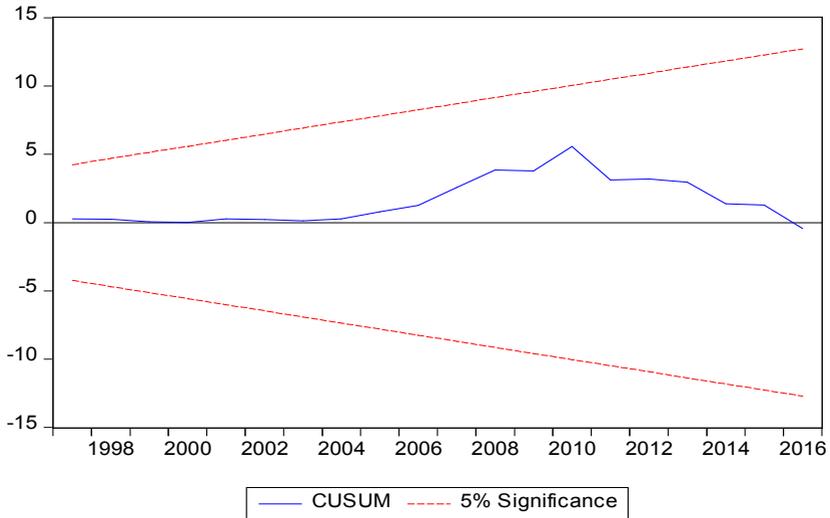


ملحق (7) يوضح تشخيص بواقي لدالة الواردات الليبية بالسوق السوداء بالمدى القصير

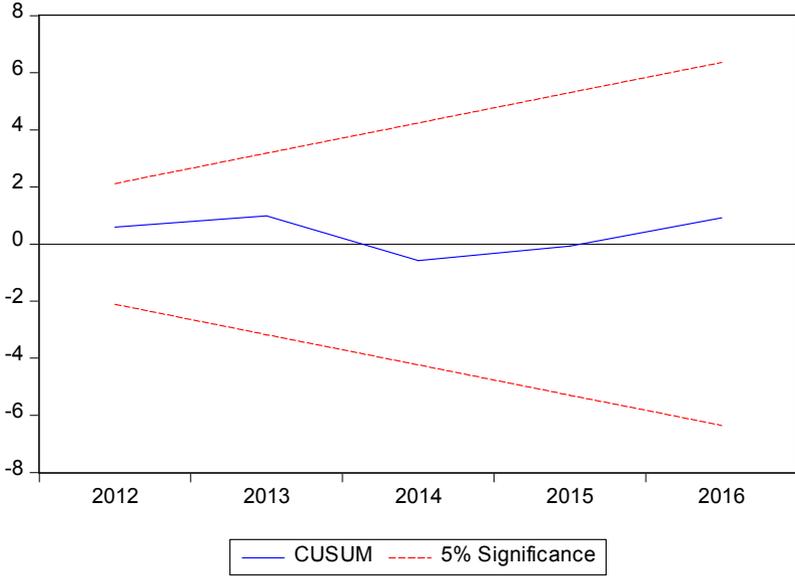
Residual Diagnostic Tests	Obs. R Square	Prob.	Result
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	4.94133	0.4281	No
White Heteroskedasticity	4.966977	0.2907	No
Normality test	Jarque-Bera	0.101852	No

ملحق (8) اختبار "CUSUM" لاستقرار دالة الواردات الليبية في السوق السوداء

بالمدى القصير



الملحق (9) اختبار "CUSUM" لاستقرار دالة الصادرات الليبية في السوق الرسمي  
بالمدى الطويل



الملحق (10) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لدالة الصادرات الليبية في السوق

الرسمي بالمدى الطويل

Residual Diagnostic Test	Obs. R- Square	Probability	Result
Breusch – Godfrey Serial Correlation LM	0.441317	0.8020	No

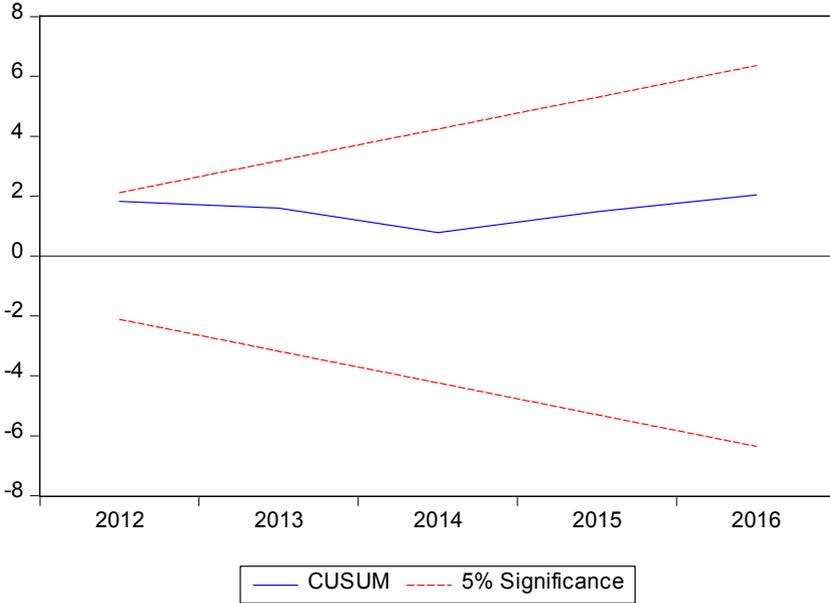
ملحق (11) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لدالة الصادرات الليبية في السوق

الرسمي بالمدى القصير

Residual Diagnostic Test	Obs. R- Square	Probability	Result
Breusch – Godfrey Serial Correlation LM	1.799641	0.4066	No

ملحق (12) اختبار "CUSUM" لاستقرار دالة الصادرات الليبية في السوق الرسمي

بالمدى القصير



ملحق (13) يوضح تشخيص بواقي دالة الواردات الليبية بالسوق الرسمي بالمدى

القصير

Residual Diagnostic Tests	Obs. R Square	Prob.	Result
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	5.133067	0.0768	No
White Heteroskedasticity	6.361700	0.2726	No
Normality test	Jarque-Bera	0.734009	No

ملحق (14) اختبار "CUSUM" لاستقرار دالة الواردات الليبية في السوق الرسمي  
بالمدى القصير

